دراسة حالة (٢)
المرصد النقابي والعمالي المصري
شهر مايو، ٢٠٠٧
عمال شركة تراست

الشركة المصرية للصناعات النسيجية (تراست) بالمنطقة الصناعية (عتاقة/السويس)، عدد عمالها حوالي ١٦٥٠ عامل، نشاط الشركة إنتاج نسيج وألياف صناعية.

هذا وللشركة تاريخ سئ في التعدي علي حقوق العمال، بل علي حياتهم نفسها، فقد لقي عدد من العمال مصرعهم نتيجة انفجار غلايات، هذا بالإضافة إلي عدم وجود وسائل سلامة وصحة مهنية بالشركة. هذا ولا توجد عقود مبرمة بين إدارة الشركة والعمال، كما أن العمال غير مؤمن عليهم، حتى المؤمن عليهم فيكون التأمين بأجور أقل مما يحصلون عليها، كل هذه مخالفات لقانون العمل القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣، هذا بالإضافة إلي إنهاء وفصل أعداد كبيرة من العمال والعاملات، ففي شهر أبريل تم إنهاء عمل ٤٠ عاملة، وفي الفترة ما بين ١٠، ٢٠ أبريل تم إنهاء عمل ٩٠ عامل.

هذا وقد بدء عمال الشركة المصرية للصناعات النسيجية "تراست"، اعتصام يوم ١٩/٤/٢٠٠٧ وفي يوم ٢٣/٤/٢٠٠٧ تحول إلى إضراب حيث قام العمال بإغلاق العنابر و تسليم المفاتيح لأمن الشركة، بعد توقيعهم بالإستلام، وقد بدأ حوالي ٥٠٠ عامل إضراب عن الطعام بدءا من يوم ٢٤/٤/٢٠٠٧، ثم تراجعوا عن الإضراب عن الطعام وأكتفوا بالإضراب عن العمل[1].

وقد أنهي العمال إضرابهم عن العمل قبل ساعات من الإجتماع الذي عقد في يوم ٦/٥/٢٠٠٧، لبحث مطالبهم[2] والذي كان سيحضره ممثلون من وزارة القوي العاملة، وأتحاد العمال ورئيس الشركة والعمال. ولكن ظل حوالي ١٥٠ عامل يعتصمون بالتبادل لحين وفاء رئيس مجلس الإدارة بتعهداته، والتصديق علي إتفاقية المفاوضة الجماعية.

هذا وقد تم توقيع إتفاقية يوم ٨/٥/٢٠٠٧، بمقر وزارة القوي العاملة والهجرة، في حضور حسين مجاور رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال. ونصت الإتفاقية الموقعة بين إسماعيل محمد خليل مدير شركة تراست، وسعيد الجوهري رئيس نقابة العاملين بالغزل والنسيج علي إلغاء قرارات الجمعية العمومية، بشأن التصفية والموافقة علي استمرار نشاط الشركة والإستجابة لجميع مطالب العمال. وقرر الإتفاق الجماعي الذي وافقت عليه اللجنة النقابية للعاملين بالشركة علي زيادة الأجور

---

[1] - هذه المعلومات من تقرير الرصد الذي أعده للمرصد الأستاذ سعودي عمر، عضو سكرتارية المرصد

[2] - الوفد، ٦/٥/٢٠٠٧، تصعيد اعتصامات العمال بالمنصورة والسويس، عائشة تشترط لاعتذار أولاً...وموظفو المترو يهددون بإضراب عام

الأساسية بمبلغ ٣٠ جنيها شهريا إعتبارا من أول مايو الجاري، وإدراج المبلغ ضمن الإشتراك في التأمينات الاجتماعية، كما نص علي صرف المتأخرات في الأجور و العلاوات الدورية عن عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وتسوية مستحقات العاملين في الأرباح بنسبة ١٠% من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٦، علي أن تصرف لهم علي دفعات من أول شهر يوليو المقبل ولمدة عام وزيادة قيمة البدل النقدي للوجبة الغذائية من ٣٠ إلي ٤٠ جنيها شهريا اعتبارا من أول يوليو المقبل[٣].

هذا وقد سبق الإعتصام، بعد أن تم التوقيع ابتدائياً بين ممثل الشركة وممثل النقابة العامة ونقابة الشركة، وممثل وزارة القوي العاملة في يوم ٢٠٠٧/٤/٢ ، في ديوان عام الوزارة إتفاقية مفاوضة جماعية كان بها ١٩ مطلب عمالي، ولكن بعد عودة النقابة أبدي رئيس مجلس الإدارة عدم إستعداده للتصديق وتنفيذ الإتفاقية، وبدت سوء نواياه في فصل العمال والعاملات، مما أدي إلي إحتجاجهم كما سبق أن شرحنا، هذا وقد رفض رئيس مجلس الإدارة التفاوض مع ناهد العشري التي أرسلتها الوزيرة للتفاوض، وسعي لإغلاق الشركة، مما أدي إلي أن حررت مندوبة الوزارة محضراً ضد مالك الشركة، نتج عنه قرار بمنعه من السفر، مما أدي إلي أن طلب رئيس مجلس إدارة الشركة مهلة ١٠ أيام لحل المشكلة، وجاء بعدها التفاوض الذي سبق الحديث عنه.

وقد كانت مطالب العمال التي تم التفاوض حولها هي:

١-التعاون مع اللجنة النقابية والإقرار بالتفرغ والحقوق النقابية

٢-عودة الأتوبيسات(خطوط كما كانت وزيادة عدد الأتوبيسات وتحسين حالتها)

٣-صرف العلاوة الاجتماعية لعام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤

٤-التعويض عن الساعة الثامنة من عام ١٩٩٨

٥-خضوع الراتب بالكامل للتأمين

٦-وجود قائمة للراتب الشهري .

٧-تطبيق القرار ٢٥٩ الخاص بالأجازات المرضية (وصرف فرق الراتب في حالة عدم التأمين علي الشامل)

٨-إصابة العمل (صرف فرق الراتب في حالة عدم التأمين الشامل)

٩-صرف بدل عدوي ورادي وطبيعة عمل.

١٠-زيادة بدل الوجبة.

١١-توفير سيارة إسعاف مجهزة.

١٢-تطبيق القانون عند تشغيل أيام الإجازات الرسمية

١٣-السماح بالخروج للتأمين الصحي.

---

[٣] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٥/٩، انتهاء أزمتي «تراست» و«أجواء» بتوقيع اتفاقيتين لحفظ حقوق العمال

١٤-ترحيل رصيد الإجازات.

١٥-كتابة العقد عند استلام العمل وإعطاء نسخة للعامل من العقد وإبلاغ العامل قبل انتهاء العقد بالمدة القانونية.

١٦-تعليق اللائحة الداخلية للشركة ولائحة الجزاءات النموذجية.

١٧-توفير دار حضانة.

١٨-إعادة تشغيل الأقسام التي تم غلقها بدون سند قانوني.

١٩-هيكلة الأجور والمساواة في المرتبات